الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/49/94
7 February 1995

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٨٧ (ج) و (د) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/49/727/Add.2)]

٩٤/٤٩ - تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٢/٤١ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، و ١٩٨/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ١٩٨/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٢٠٥/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢١٤/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٤٨/٤٦ و ١٥١/٤٦ المؤرخين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٩٨/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وإذ تعيد تأكيد قرارها ١٨٢/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ تعيد تأكيد قراريها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ المتعلق بتجديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، و ١٦٦/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ المتعلق بخطة للتنمية،

وإذ تلاحظ تحسن حالة الدين في عدد من البلدان النامية منذ النصف الثاني من الثمانينات، ومساهمة الاستراتيجية المتطورة للديون، كما يطبقها المجتمع الدولي، في تحقيق هذا التحسن،

وإذ تلاحظ مع التقدير التدابير التي اتخذتها البلدان الدائنة لتخفيف عبء الديون في إطار نادي باريس وعن طريق إلغائها للديون الرسمية الثنائية وتخفيف عبئها تخفيفا متكافئا،

وإذ تلاحظ أيضا أن التطورات غير السلسة في سياق الاستراتيجية الدولية المتطورة للديون تجعل من الضروري إحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك اتخاذ تدابير محددة واتباع نهوج مبتكرة، لأجل إيجاد

حل فعال وعادل وإنمائي المنحى ودائم لمشاكل الديون الخارجية التي يعاني منها عدد كبير من البلدان النامية، ولا سيما أفقر البلدان وأكثرها مديونية،

وإذ ترحب بأن بعض البلدان النامية حققت تقدما كبيرا نحو حل مشاكل ديونها،

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المدينة، بوصفها عنصرا يؤثر بشكل سلبي على جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تكرر الإعراب عن الحاجة إلى التصدي لهذه المشاكل وحلها من خلال تدابير فعالة لتخفيف عبء الديون تشمل، حسب الاقتضاء، تدابير لإجراء تخفيضات كبيرة في الديون، على أن تراعى الحالة الخاصة الحرجة لأكثر البلدان النامية الأفريقية مديونية، وأقل البلدان نموا،

وإذ تشدد على أهمية التخفيف من الأعباء الفادحة للديون وخدمة الديون فيما يتعلق بمختلف أنواع ديون الكثير من البلدان النامية، على أساس نهج عادل ودائم، وللتصدي، على سبيل الأولوية وحسب الاقتضاء، لمجموع ديون أفقر البلدان النامية وأكثرها مديونية،

وإذ تؤكد أهمية قيام البلدان النامية المدينة بمواصلة وتكثيف جهودها في مجال الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي، لأجل زيادة المدخرات والاستثمارات والحد من التضخم وتحسين الكفاءة الاقتصادية، مع مراعاة ضرورة تناول الجوانب الاجتماعية للتنمية، بما في ذلك القضاء على الفقر، والخصائص التي تنفرد بها تلك البلدان، فضلا عن مواطن الضعف لدى الشرائح الفقيرة من سكانها،

وإذ تعرب عن قلقها لأنه في عدد من البلدان النامية التي تبذل جهودا مستمرة ومضنية لإصلاح الاقتصاد لا يزال عبء الديون وخدمة الديون يشكل عقبة رئيسية تعترض تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في تلك البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا،

وإذ تلاحظ أن البلدان النامية التي واصلت الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالديون وخدمة الديون في حينه، مع ما كلفها ذلك من ثمن باهظ، قد فعلت ذلك على الرغم من وجود قيود مالية خارجية وداخلية شديدة،

وإذ تشدد على الحاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي عالمي مطرد وعلى ضرورة استمرار وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة فيما يتصل، في جملة أمور، بمعدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والممارسات التجارية، والوصول إلى التكنولوجيا، وأسعار الصرف، والأسعار الدولية للفائدة، وإذ تلاحظ استمرار الحاجة إلى الموارد اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في البلدان النامية،

وإذ تلاحظ، وهي تتصدى لمشاكل ديون البلدان النامية، حالات بعض البلدان الدائنة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

وإذ تحيط علما بما انتهى إليه الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز المعني بالديون والتنمية، المعقود في جاكرتا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤، واستنتاجاته وتوصياته[١]،

وإذ تحيط علما أيضا ببلاغ الاجتماع الوزاري الحادي والخمسين لفريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية، المعقود في مدريد في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وببلاغ الاجتماع التاسع والأربعين للجنة الوزارية المشتركة لمجلسي إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، المعقود في مدريد في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤،

وإذ تحيط علما كذلك ببلاغ مؤتمر قمة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة، المعقود في نابولي، بإيطاليا، في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٤[٢]،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٤[٣]؛

٢ - تقر بأن أي حل دائم لمشاكل ديون أفقر البلدان النامية وأكثرها مديونية إنما ينطوي على شروط أكثر مواتاة من سابقاتها لتدابير تخفيف عبء الديون، بما في ذلك تخفيض مجموع الديون، وتشجع نادي باريس وأعضاءه على متابعة الجهود بقوة لتحسين الشروط المطبقة على أفقر البلدان النامية وأكثرها مديونية، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، تخفيض الدين الرسمي الثنائي بما فيه الكفاية لمساعدتها على الخروج من عملية إعادة الجدولة، ومن ثم المساهمة في احتمال استئناف النمو والتنمية في هذه البلدان ؛

٣ - تؤكد أهمية مواصلة البلدان النامية جهودها لأجل العمل على إيجاد بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، وبذلك تعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتشدد على ضرورة عمل المجتمع الدولي على إيجاد بيئة اقتصادية خارجية مواتية عن طريق القيام، في جملة أمور، بتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، وتثبيت أسعار الصرف، وإدارة الأسعار الدولية للفائدة إدارة فعالة، وزيادة تدفقات الموارد، فضلا عن تحسين إمكانية وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيا؛

٤ - تطلب إلى المجتمع الدولي تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف[٤] تنفيذا تاما ومواصلة تقديم الدعم لنظام تجاري دولي مفتوح وحر ومنصف وغير تمييزي

---

(١) A/49/367، المرفق الأول.

(٢) A/49/228-S/1994/827، المرفق الأول.

(٣) A/49/338.

(٤) انظر: الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع GATT/1994-7).

ومستند إلى قواعد، يحسن فرص الوصول إلى أسواق جميع البلدان لضمان النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، بحيث توضع في الاعتبار المعاملة الخاصة والتفاضلية المتفق عليها للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، فضلا عن تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، ومن ثم زيادة فرصها للقيام، في جملة أمور، بتخفيف مشاكل ديونها؛

٥ - ترحب بقيام بعض البلدان الدائنة بشطب جزء كبير من الديون الرسمية الثنائية لأقل البلدان نموا، وتدعوها إلى القيام، كلما أمكن، بإلغاء ديون المساعدة الإنمائية الرسمية أو إجراء عملية تخفيف يكون لها أثر مماثل على أقل البلدان نموا، ولا سيما تلك الموجودة في أفريقيا؛

٦ - تطلب إلى البلدان المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف النظر، في حدود اختصاصاتها، في إمكانية اتخاذ تدابير ملائمة جديدة للتخفيف بقدر كبير من عبء ديون البلدان المنخفضة الدخل، على أن توضع في الاعتبار الحالة التي تنفرد بها كل بلد؛

٧ - تشجع الجهات الدائنة الخاصة، ولا سيما المصارف التجارية، على مواصلة مبادراتها وجهودها لأجل معالجة مشاكل الديون التجارية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل؛

٨ - تلاحظ مع القلق استمرار وجود التزامات بشأن الديون وخدمة الديون على عاتق البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما تلك الموجودة في أفريقيا، وتدعو الجهات الدائنة، بما فيها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف التجارية، إلى مواصلة معالجة هذه الالتزامات بفعالية؛

٩ - تشدد على ضرورة تدفق موارد مالية جديدة إلى البلدان النامية المدينة، علاوة على ضرورة تدابير التخفيف من عبء الديون، التي تشمل تخفيض الديون وخدمة الديون، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية التساهلية، لا سيما إلى أقل البلدان نموا، لأجل دعم جهود البلدان النامية لتنفيذ إصلاحاتها الاقتصادية وبرامجها الهادفة إلى التثبيت والتكيف الهيكلي والقضاء على الفقر، بما يمكنها من الخلاص من التراكم المفرط في الدين ويساعدها على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

١٠ - تشدد أيضا على الحاجة الملحة لمواصلة توفير شبكات أمان اجتماعي للفئات الضعيفة الأشد تضررا من تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان المدينة، ولا سيما الفئات المنخفضة الدخل؛

١١ - تلاحظ النسبة العالية للديون المتعددة الأطراف التي ينوء بها عدد من البلدان النامية، وتدعو المؤسسات المالية الدولية إلى دراسة المقترحات الرامية إلى التصدي لمشاكل هذه البلدان فيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف، على أن توضع في الاعتبار الحالة التي تنفرد بها كل بلد، والمحافظة في الوقت نفسه للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مركز الدائن المفضل، لضمان قدرتها على مواصلة تقديم التمويل التساهلي لتلك البلدان النامية للمساعدة في تنميتها؛

١٢ - تحث المجتمع الدولي على النظر في إمكانية التوسع في الأخذ بتدابير مبتكرة، مثل مقايضة الديون بأسهم في رأس المال أو باستثمارات لحماية الطبيعة، دونما إخلال بالحلول الأكثر دواما التي من قبيل تخفيض الديون وإلغائها أو أي من الوسيلتين؛

١٣ - تدعو المجتمع الدولي، بما فيه المؤسسات المالية الدولية، إلى مواصلة استطلاع طرق لتنفيذ تدابير إضافية ومبتكرة للتخفيف على نحو كبير من عبء ديون البلدان النامية، لا سيما البلدان المنخفضة الدخل الكثيرة المديونية، لتمكينها من تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة دون الانزلاق إلى أزمة ديون جديدة؛

١٤ - تطلب إلى المجتمع الدولي، بما فيه المؤسسات الدولية المختصة، أن يعزز قوة الدفع المكتسبة من مختلف الاجتماعات الأخيرة التي عالجت مسائل الديون، وأن يعالج مشاكل الديون الخاصة بالبلدان النامية، ولا سيما مشاكل أقل البلدان نموا، عند وضع خطة للتنمية من أجل زيادة تعزيز الحلول الفعالة المنصفة الدائمة لهذه المشاكل؛

١٥ - تدعو البلدان الدائنة والمصارف الخاصة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى النظر، في حدود اختصاصاتها، في إمكانية تقديم دعم مالي جديد مناسب إلى البلدان المنخفضة الدخل التي تقع عليها أعباء ديون باهظة وتواصل خدمة الديون والوفاء بالتزاماتها الدولية متحملة بذلك ثمنا باهظا؛

١٦ - تسلم بالحاجة إلى مساعدة البلدان النامية على تعبئة الموارد اللازمة لجهودها الإنمائية، وتسلم أيضا بأن تخفيف عبء الديون يمكن أن يساهم في تحرير الموارد المحلية وفي دعم جهودها الإنمائية، ولا سيما جهودها في مجال التنمية الاجتماعية؛

١٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٩٢
١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤